بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى الخصوبة في الأسرة السعودية بمدينة الرياض

ابراهيم محمد العبيدي*

* حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة متشجن بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥ .
يعمل أستاذاً بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود - الرياض.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، الديموغرافية للأسرة ومستوى الخصوبة . كما يتمثّل في متوسط عدد الأطفال للمرأة المتزوجة . وتنطلق هذه الدراسة من افتراض أن خصائص الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية تؤثّر في مستوى خصوبتها.

لقد اعتمدت هذه الدراسةعلى بيانات المسح الديموغرافي لمدينة الرياض الذي قامت به الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ولقد شمل هذا المسح العيني ما يزيد على ٥٠٠٠ أسرة، كما استخدم في جمع البيانات أسلوب المقابلة الذي اعتمد على استمارة مقننة تضمنت العديد من المتغيرات.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى اختلاف الأسر في مستوى الخصوبة باختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وقد تبيّن من النتائج أهمية مجموعة من هذه العوامل حيث تصدر متوسط العمر عند الزواج والمستوى التعليمي لربة المنزل هذه العوامل في التأثير على مستوى الخصوبة، يليه في الأهمية نمط الأسرة من حيث كونها أسرة ممتدة أو نووية يلي ذلك نوع حيازة المسكن من حيث كونه ملكاً للأسرة أو مستأجراً حيث يرتفع مستوى الخصوبة بين الأسر الممتدة مقارنة بالأسر النووية، كما يرتفع بين الأسر التي تمتلك المسكن الذي تقطنه مقارنة بالأسر المستأجرة لمساكنها، يلي ذلك موطن نشأة رب الأسرة ونوع الحي ونسبة العاملات ونوع المسكن. كما حاولت هذه الدراسة تفسير المكنزمات التي تؤثر من خلالها هذه العوامل في مستوى الخصوبة للأسرة.

المقدمة

تعتبر الخصوبة أهم المتغيرات المحددة للتغير السكاني، فالخصوبة والوفيات هما العاملان الرئيسيان في معدل النمو السكاني. وتختلف معدلات الخصوبة من مجتمع إلى مجتمع وحتى في المجتمع الواحد فإن مستوى الخصوبة يختلف من جماعة إلى أخرى باختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

والمجتمع العربي السعودي كواحد من المجتمعات العربية والإسلامية والمجتمعات النامية يعد من المجتمعات ذات الخصوبة العالية، غير أن المتتبع للإحصاءات الرسمية الحاضرة والتوقعات المستقبلية يمكن أن يستشف أن معدلات الخصوبة آخذة في الهبوط[1]، ولعل ذلك راجع إلى العلاقة الوثيقة بين التطور ببعديه الثقافي والمادي وانخفاض معدلات الخصوبة، غير أن هذه البيانات لا تعطي تفصيلاً عن طبيعة هذا التغير كما أنها لا تساعدنا في فهم العلاقة بين معدل الخصوبة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

مشكلة الدراسة

تعتبر الأسرة أهم الجماعات التي عرفتها الإنسانية وأقدمها، وإذا كان لكل مجتمع سماته الخاصة ولكل فرد شخصيته المتميزة فإن لكل أسرة خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية، وبذلك يحق لنا أن ننظر للأسرة على أنها وحدة اجتماعية تتفاعل مع مجتمعها المحلي كما تتفاعل مع أفرادها، فهي ليست المجتمع وهي في نفس الوقت ليست الفرد. ومن هذا المنظور تكون الأسرة إحدى الوحدات الأساسية في البناء الاجتماعي، والتي تتميّز عن السمات الشخصية للفرد من ناحية، وتتميز عن المجتمع التي تعيش فيه من ناحية أخرى.

وبذلك تكون لكل أسرة سماتها وخصائصها التي تؤثّر بدورها في تحديد معدلات خصوبتها، ومن هذا المنطق فإن مستوى الخصوبة في الأسرة يتأثّر بخصائصها وسماتها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية. وكما أن الأسرة كوحدة اجتماعية قد تؤثّر في مستوى الخصوبة لأعضائها فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال التقليل من أهمية ما يمر به المجتمع من تغيرات وتحوّلات اجتماعية

واقتصادية وتنموية تؤثر بدورها في الأسرة حيث تلعب التنمية بمؤشراتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية دوراً هاماً في التأثير على اتجاهات الخصوبة، تؤكد ذلك العديد من الدراسات في كثير من المجتمعات، وقد عاشت المملكة العربية السعودية تنمية شاملة في الجوانب المادية وغير المادية مما أثّر في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية وانعكست آثارها على الجوانب الديموغرافية، وحيث إن الخصوبة تختلف عن الوفيات في قدرة الإنسان على التحكم فيها، فالإنسان لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يهرب من الموت ولكنه قادر أن يعزف عن الزواج أو أن يؤخره كما أن في استطاعته أن يحدّد عدد الأطفال الذين يولدون له وبذلك يستطيع أن يتحكم في معدلات خصوبته، غير أن القرار في مستوى الخصوبة المرغوبة يتأثّر بخلفية الأفراد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. لذا فالمشكلة محور هذه الدراسة تتمثل في تحديد أهمية مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية في مستوى الخصوبة في الأسرة السعودية في مدينة الرياض.

مدخل نظري

إن محاولة التعرف على الفروق في مستويات الخصوبة على مستوى الأسرة يستوجب أن ننظر إلى الأسرة على أنها جماعة اجتماعية لها من الخصائص والسمات ما يميزها عن الجماعات الأخرى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأسر تختلف عن بعضها البعض في كثير من السمات والخصائص. ومن منظور التفاعلية الرمزية فإن الفرد يكتسب مفهوم الذات والهوية من خلال التفاعل الاجتماعي. إن النظرة إلى أن الأسرة جماعة اجتماعية أو مجموعة من الهويات المتفاعلة دفعت كثيراً من المختصين بدارسة الأسرة إلى إثارة مجموعة من التساؤلات مثل، ما هي العملية التي من خلالها يكون أفراد الأسرة الواحدة نظرة مشتركة للعالم (مجموعة من الأهداف والقيم والعادات والمعايير)[٢].

من هذا المنطق فإن التعامل مع الأسرة كوحدة للتحليل لمعرفة العوامل المختلفة المرتبطة بالخصوبة يمكن أن يكون مدخلاً مهماً لدراسة الخصوبة، فالأسرة مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقات قرابة يتأثّرون ببعضهم البعض

ويكوّنون خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض قيماً وأنماطاً سلوكية تجاه مختلف القضايا، ولعلّ مستوى الخصوبة إحدى القضايا التي تتأثّر بسمات وخصائص الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

وفي هذا الصدد يشير كاين cain أنه على الرغم من أن معظم الناس يقرّون بأهمية الأسرة في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية فإنه من الصعوبة أن تجد عرضاً من الأدبيات يحدّد دور الأسرة في الخصوبة، لقد اعتبرت الأسرة على أنها مؤسسة وسيطة وأن ما تحدثه من تغيّر في الخصوبة هو نتيجة لعامل التنمية وليس للتغير الذي يطرأ على الأسرة ولقد استثنى كاين من ذلك أعمال كولدويل Coldwell الذي كانت الأسرة محوراً في دراسته للخصوبة [٣].

ومن المسلم به أن ظاهرة الخصوبة ظاهرة بيلوجية إلا أن الإنسان حاول بوسائله المختلفة وبقدراته المتعددة أن يتحكّم في هذه الظاهرة ويكيّفها حسب رغباته وميوله إلى حدّ كبير، ممتنعاً عن الزواج حيناً، مؤخراً سن الزواج حينا آخر، لاجئاً إلى وسائل منع الحمل في أحيان أخرى وذلك من أجل تقليص حجم أسرته، ومتزوجاً في سن مبكرة، ولاجئاً إلى الطب في معالجة العقم أو ضعف الإنجاب من أجل زيادة حجم الأسرة، ولعلّ البواعث على أن يحاول الفرد تقليص أو زيادة عدد الأطفال هي ميوله واتجاهاته التي تشكلها إلى حدّ ما ثقافة مجتمعه وإلى حدّ كبير خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والتي تحدّدها إلى حدّ كبير أسرته.

ولعلّ المحاولات لتفسير الاختلاف في مستويات الخصوبة بين الفئات الاجتماعية قديمة إلى حدّ ما ففي عام ١٧٩٨م نشر مالثوس مقالته المشهورة التي كانت أهم المحاولات النظرية الجادة للمسألة السكانية بوجه عام وقضية الخصوبة بوجه خاص، لقد أكد مالثوس في مقالته هذه العلاقة الوثيقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخصوبة[٤]، ولعلّ الحديث عن أهمية الطبقة الاجتماعية التي يشير لها مالثوس بمعنى آخر الأسرة، فالعامل المهم الذي يحدّد انتماء الأفراد الطبقي هي الأسرة بالدرجة الأولى.

ويفسّر بعض علماء الاقتصاد الاختلاف في معدّلات الخصوبة من منظور اقتصادي حيث يرون أن الأطفال كسائر السلع والنشاطات المحببة وأن رغبة

الزوجين في الأطفال ورغبتهما في اقتناء السلع ومزاولة النشاطات تتنافس على ما لديهما من مال ووقت. ونلاحظ أن عامل المال والوقت مهم من وجهة نظر هذا المنظور حيث لو أخذ معيار المال فقط فإن الأفراد الأكثر ثروة خاصة في المجتمعات التي تشجع كثرة الإنجاب سيكونون أكثر ذرية من الأفراد الأقل ثروة، ولكن في الواقع وخاصة في الدول المتطوّرة نجد أن الفئات الأكثر ثروة هي الأقل ذرية من الفئات الأقل ثروة وبإدخال عامل الوقت في الحسبان والأخذ في الاعتبار أن المستوى الاجتماعي الاقتصادي للزوجين يحدّد إلى حدّ كبير ذوقهما ونمط حياتهما فإن هذا العامل يجعل الزوجين من الفئات الاجتماعية العليا يتعرّضون لفرص أكبر لشراء السلع المختلفة وفرص أكثر للمشاركة في النشاطات المختلفة التي تتطلب الوقت، لذا فمن أجل الحصول على الأطفال المرغوبين من ناحية النوعية فإن ذلك يحتم أن يكون عددهم محدوداً [٥].

كما ركّز كثير من الديموغرافيين والاجتماعيين على المتغيرات التنموية كالتحضر والتصنيع والتعليم وغيرها من المتغيرات، حيث يعتقدون أن مثل هذه المتغيّرات التنموية تؤدي إلى تحوّل الأفراد من الاعتماد على الأسرة إلى الاعتماد على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى كالدولة والمنظمات الرسمية، ويتضمن هذا التحوّل تحوّلاً في تقسيم العمل من النوع الذي يتمركز حول الأسرة والمجتمع المحلي إلى النوع الذي يتمركز حول المنظمات الكبيرة والمعقدة، وعندما تتسع دائرة هذه المنظمات المعقدة وتستولي على كثير من وظائف الأسرة تقل بالتالي الفوائد من كثرة الأطفال، ومن خلال هذا التغيّر أيضاً تصبح تربية الأطفال مكلفة وذلك لأن أعداد الأطفال لم يعد مرتبط بنشاطات الأسرة، ومنها أيضا تحسّن مستويات المعيشة وارتفاع طموحات الأفراد مما يجعل توظيف الأسرة لمجهودها في عدد قليل من الأطفال أكثر جدوى من توظيفها في عدد كبير من الأطفال[٦].

أما كولدويل في نظريته تدفّق الثروة The Wealth Flow فقد أعطى للبناء الأسري أهمية خاصة في دراسته للخصوبة حيث يرى أن مستويات الخصوبة في الدول النامية مرتبطة بعدة عوامل أولها ما أطلق عليه تدفّق الثروة، الثاني هيمنة نمط الأسرة الممتدة، والثالث سيطرة كبار السن من الذكور، ويرى كولدويل أن

هذه العوامل الثلاثة تلعب دوراً هاماً في معدلات الخصوبة حيث إن تدفّق الثروة من الأبناء إلى الآباء وسيطرة كبار السن من الذكور تدفع الآباء إلى رفع مستويات خصوبتهم وذلك لما يعود عليهم من المنافع من كثرة الإنجاب، كما ربط كولدويل بين نمط الأسرة ومستوى الخصوبة حيث يرى أن الخصوبة ترتفع في الأسرة الممتدة وتنخفض في الأسرة النووية(٧).

وقد أضاف كاين مفهوماً جديداً لأهمية الأسرة في تحديد مستوى الخصوبة وهو اعتبار الأطفال مصدراً للضمان ضد المخاطر التي قد يتعرّض لها أفراد الأسرة (٨).

على الرغم من تعدّد النظريات المختلفة التي تناولت الخصوبة سواء من حيث اختلافاتها أو من ناحية محدّداتها فإنها ما زالت تواجه بعض الانتقادات حيث يشير ميرو وبوتير أن أهم ما يلفت الانتباه عن المعرفة الحالية عن الخصوبة هو عدم وجود نظرية مقبولة لتغير الخصوبة (٩)، وفي نقد مماثل تشير اللجنة السكانية لبرنامج منح البحث الدولي Population Council's International Research Award program إلى الافتقار لنظرية تضع الأساس للدراسات الأمبيريقية لمحدّدات الخصوبة(١٠).

وعلى الرغم من أهمية المحاولات النظرية المختلفة التي تناولت الخصوبة بجميع أبعادها فإن هذه المحاولات تبقى ناقصة لتجاهلها الجذور التاريخية المؤثرة في ظاهرة الخصوبة. وفي المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع العربي السعودي بصفة خاصة لا يمكن فهم وتفسير ظاهرة الخصوبة دون الوقوف عند المراحل التاريخية المتعاقبة وما تضمّنته من أحداث كوّنت فيما كوّنت قيماً ومعتقدات حول الذرية. وإذا ما أخذنا العصر الجاهلي كبداية للمؤثرات في الحياة الاجتماعية بجميع أبعادها للإنسان العربي فإن الشواهد التاريخية تؤكد ولع الإنسان العربي بالذرية ولعاً أملته الظروف الاجتماعية والسياسية والطبيعية والثقافية، فعدد أفراد القبيلة هو الذي يحدّد مكانتها بين القبائل وهو الذي يقيها تسلّط القبائل الأخرى وهو الذي ييسّر لها الاستيلاء على موارد البقاء من ماء وكلأ، وفي هذا الصدد يذكر حطب «فالاعتماد على كثرة العدد كان السبيل إلى استمرار الحياة»(١١) فالكثرة من الصفات التي تفتخر بها القبيلة كما جاء على لسان أحد الشعراء:

ملأنا البرَّ حتى ضاق عنا كذاك البحر نملؤه سفينا

لقد تأصّلت وتعمّقت في الذات العربية حب الذرية والإكثار منها فكثرة الذرية كما رأينا تخدم الهدف العام للقبيلة من ناحية ومن ناحية أخرى تخدم الحاجات الشخصية للفرد، فهم أي الأبناء وخاصة الذكور العون والسند. وعندما جاء الإسلام كما يشير إلى ذلك القرضاوي «حبب . . . في كثرة النسل وبارك الأولاد ذكوراً وإناثاً ولكنه رخص للمسلم في تنظيم النسل إذا دعت إلى ذلك دواعٍ معقولة وضرورات معتبرة»(١٢).

وتبقى القضية الأساسية في تغيير النظرة لمستوى الخصوبة بمدى التمسّك أو التحلّل من القيم التي تحبذ الحجم الكبير من الأسرة، ولا شك أن هناك عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دورها في اختلاف مستويات الخصوبة في المجتمع العربي السعودي ولعلّ أهم هذه العوامل انتشار التعليم بين الإناث حيث زادت نسبة من يواصلن تعليمهن الثانوي والجامعي إلى جانب خروج المرأة للعمل وتوفّر وسائل منع الحمل وغير ذلك من العوامل.

الدراسات السابقة

هناك العديد من العوامل المؤثّرة في مستوى الخصوبة كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية، وتختلف هذه العوامل في مدى تأثيرها في تحديد مستوى الخصوبة، وسنحاول فيما يلي تناول بعض هذه العوامل ومحاولة تحديد وسائلها في التأثير على مستوى الخصوبة من خلال استعراض بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات ومستوى الخصوبة.

تؤكّد العديد من الدراسات أهمية المستوى التعليمي للزوجين حيث تؤكّد كثير من الشواهد الميدانية العلاقة العكسية بين مستوى الخصوبة والمستوى التعليمي للزوجين، ففي دراسة Rule (١٣) لوحظ أن المستوى التعليمي للزوجة أو الزوج يرتبط سلبياً بمستوى الخصوبة، تؤكّد ذلك أيضاً دراسة Shapiro & Tambashe(١٤) حيث وجدا أن متوسط عدد الأطفال المولودين للنساء اللاتي أنهين المرحلة الثانوية أو الجامعية أقل من متوسط عدد الأطفال المولودين لغيرهن من الإناث، وأن هذه الفروق فروق ذات دلالة إحصائية. وفي دراسة الثاقب للمجتمع الكويتي وجد أن حجم العائلة المفضل يتأثّر بالمستوى التعليمي

للمبحوث فبين الأميين وجد أن ٦٨٪ منهم يفضلون عائلة مكوّنة من ثمانية أشخاص فما فوق في حين وجد أن ١٦٪ فقط من ذوي المؤهلات الجامعية ممن يفضلون عائلة بذلك الحجم [١٥]. تؤكّد ذلك أيضاً دراسة Tuladhar[١٦] للمناطق الريفية في نيبال، ودراسة أبو صبحة [١٧] ودراسة عثمان [١٨] في الأردن، ودراسة Cochran [١٩] لحجم الأسرة المرغوب في مصر. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تؤكّد على العلاقة السلبية بين المستوى التعليمي ومستوى الخصوبة فإن هناك دراسات محدودة تؤكّد العلاقة الإيجابية بين مستوى التعليم للزوج ومستوى الخصوبة من ذلك على سبيل المثال دراسة Stoeckel & Chowdhury[٢٠] حيث وجد أن مستوى الخصوبة أقل بين الزوجات اللاتي لا يحملن أزواجهن أي مؤهل تعليمي. ولقد اعتبر كولدويل أن تعميم التعليم أهم العوامل في خفض الخصوبة [٢١]، كما يرى أن التعليم يؤثر في مستوى الخصوبة من خلال عدة مكنزمات فالتعليم يقلّل من احتمال العمل بالنسبة للأطفال، وإلى رفع تكلفة تربية الطفل، كما أن التعليم يؤدي إلى سرعة التغير الثقافي [٢٢].

أما عمل المرأة فيمثّل واحداً من العوامل التي يمكن أن تؤثّر في مستوى الخصوبة سلبياً، فالعمل خارج المنزل قد يؤثّر في مستوى الخصوبة نتيجة لمتطلبات العمل ومتطلبات تربية ورعاية الأطفال هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يخلق العمل في نفس المرأة الثقة والتخلّص من المخاوف على حياتها الزوجية حيث تعتبر كثرة الأطفال ضماناً لاستمرار الحياة الزوجية.

غير أن نتائج كثير من الدراسات وفي كثير من الدول النامية لم تؤكد أهمية هذا العامل في مستوى الخصوبة بشكل واضح وفي هذا الصدد تشير زريق. «أما عمل المرأة الاقتصادي فلم يؤثر في خصوبتها في البلدان النامية» [٢٣]. غير أن هناك بعض الدراسات مثل دراسة Weller [٢٤] ودراسة Stycos & Weller[٢٥]، ودراسة Vallin[٢٦] التي تؤكّد تأثير عمل المرأة على مستوى الخصوبة، كما كشفت دراسة أبو صبحة عن فروق بين المدن الأردنية في أثر عمل المرأة على مستوى الخصوبة حيث تراوحت قيمة R^2 بين ٧٣ر٠ في مدينة جرش و٠٦ر٠ في مدينة إربد [٢٧]، ومن الدراسات الحديثة التي تناولت هذه القضية دراسة Shapiro & Tambashe [٢٨] التي تؤكد أن مستوى الخصوبة بين العاملات في القطاع الحديث منخفض، مقارنة بغير

العاملات والعاملات في القطاعات غير الرسمية، وأن الفروق بين هاتين الفئتين فروق ذات دلالة إحصائية. وقد يرجع الاختلاف بين هذه الدراسات في أهمية عمل المرأة إلى عدم التحديد الدقيق لمفهوم عمل المرأة ولعلّ دراسة Shapiro & Tambashe قد أعطت أهمية لنوع عمل المرأة من حيث نوع القطاع الذي تعمل فيه المرأة حيث لا توجد فروق جوهرية بين من لا يعملن وبين من يعملن في القطاعات غير الرسمية في حين وجدا فروقا جوهرية بين هاتين الفئتين من جهة وبين العاملات في القطاعات الرسمية من جهة أخرى.

أما بالنسبة للمستوى الاقتصادي فقد اختلفت الدراسات حول العلاقة بينه وبين مستوى الخصوبة، فقد أكّدت دراسة Good[٢٩] وكذلك دراسة Stoeckel & Chowdhury [٣٠] أنه بصفة عامة فإن مستويات الخصوبة ترتفع بين المستويات الاجتماعية العليا في المناطق الريفية من بنغلاديش، وكذلك دراسة الثاقب حيث وجد أن حجم الأسرة المفضل يرتبط عكسياً بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي[٣١]. وفي دراسة أبو صبحة للمدن الأردنية وجد «أن الدخل يرتبط سلبياً مع مستوى الخصوبة بشكل عام، إلا أن هناك اتجاهاً في المدن مجتمعة وفي بعض المدن بشكل فردي يشير إلى ارتفاع مستوى الخصوبة ثانية عند بعض الفئات وبخاصة التي تتميز بمستوى مرتفع، فنجد أن مستوى الخصوبة عند الأسر التي يزيد دخلها على ٤٠٠ دينار شهريا يعود للارتفاع، وهذا ربما يدلّ على أن الأسر الغنية تميل إلى زيادة الإنجاب إذا اطمأنت على وضعها الاقتصادي[٣٢]. وتؤكّد دراسة العبيدي للمجتمع العربي السعودي الارتباط الوثيق بين مستوى الخصوبة والمؤشرات الصحية كما تتمثّل في عدد السكان لكل طبيب، وممرض/ ممرضة، والمؤشرات الاجتماعية كما تتمثّل في التعليم والتحضّر، والمؤشرات الاقتصادية كما تتمثّل في الدخل القومي[٣٣].

ويبدو من مراجعة هذه الدراسات أن التعليم وخاصة تعليم المرأة يؤثّر سلبياً على مستوى الخصوبة ونجد أن الدراسات المختلفة في مجتمعات مختلفة تؤكّد على أهمية هذا العامل، أما بالنسبة لعمل المرأة فعلى الرغم من تضارب الدراسات حول تأثيره فإن هناك مشكلات إجرائية في تعريف عمل المرأة. غير أنه يجب التمييز بين نوعين من عمل المرأة: الأول هو ما تقوم به المرأة من أعمال تقليدية كالعمل في

الزراعة أو الحرف المرتبطة بالأسرة، النوع الآخر هو الأعمال الحديثة التي تتميز بسمة الانفصال عن النشاطات الأسرية. أما بالنسبة للدخل فتؤكّد معظم الدراسات على الارتباط السلبي بين الدخل أو المستوى الاقتصادي ومستوى الخصوبة.

الإجراءات المنهجية

مصدر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات المسح الميداني التي أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وقد شملت هذه الدراسة ٥٠٥٨ أسرة. وقد تمّ سحبها كعينة عشوائية تمثل مجتمع الدراسة، ومن هذه العينة ٢٧٨٠ أسرة سعودية وهي التي تمّ تحليلها في هذه الدراسة، وقد تمّ جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية التي اعتمدت استمارة مقابلة مقننة احتوت على ما يزيد على خمسين متغيراً منها المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والديموغرافية وما يتعلق بالمواصلات والحراك السكاني. أما بالنسبة للمتغيّرات ذات الصلة بالخصوبة فتشمل العمر عند الزواج، **ومجموع** الأطفال الذكور الأحياء للمرأة، والأطفال الإناث الأحياء للمرأة، والأطفال الذكور المتوفين للمرأة، والأطفال الإناث المتوفيات للمرأة، والعمر. (لمزيد من المعلومات عن الإجراءات المنهجية انظر (Ar-Riyadh Development Authority)[٣٤].

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير التابع: مستوى الخصوبة في الأسرة وقد تمّ قياس هذا المتغيّر من خلال تحديد متوسط عدد الأطفال في الأسرة للمرأة المتزوجة.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

١ - نسبة العاملات في الأسرة وقد تمّ قياس هذا المتغيّر من خلال تقسيم عدد النساء العاملات خارج المنزل ممن تجاوزن الثامنة عشرة من العمر، بصرف النظر عن حالتهن الزواجية، على مجموع النساء في الأسرة ممن تجاوزن الثامنة عشرة من العمر.

٢ - نمط الأسرة من حيث كونها أسرة نووية أو أسرة ممتدة.

٣ - نوعية حيازة المسكن من حيث كونه مستأجراً أو ملكاً.

٤ - نوع المسكن وقد تمّ تحديد أربعة أنواع هي: بيت شعبي، بيت عربي حديث، فلة، شقة.

٥ - نوع الحي الذي تعيش فيها الأسرة: تمّ تقسيم الأحياء إلى ثلاثة أقسام القسم الأول الأحياء الشعبية مثل منفوحة والدار البيضاء، والأحياء الحديثة مثل النسيم، والأحياء الراقية مثل العليا والسليمانية.

٦ - دخل رب الأسرة الشهري.

٧ - المؤهل الدراسي لرب وربة الأسرة.

٨ - الخلفية الحضرية لرب الأسرة .

٩ - متوسط العمر عند الزواج للإناث في الأسرة، وقد تمّ قياس ذلك المتغير من خلال جمع العمر عند الزواج لكل الإناث في الأسرة وتقسيمه على عدد النساء.

فرضية الدراسة

الغرض من هذه الدراسة هو محاولة الوقوف على العوامل المرتبطة باختلاف الأسر في مستوى الخصوبة كما تتمثّل في متوسط عدد الأطفال للمرأة. وتحاول هذه الدراسة اختبار الفرضية التالية: يؤدي اختلاف الأسر في خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية إلى فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط عدد الأطفال للمرأة، وبعبارة أشمل يؤدي اختلاف الأسر في دخل رب الأسرة، ونسبة العاملات، ونمط الأسرة، ونوعية حيازة المسكن، ونوع المسكن، ونوع الحي، والمؤهل الدراسي لرب الأسرة، والمؤهل الدراسي لربة الأسرة، والخلفية الحضرية لرب الأسرة ومتوسط العمر عند الزواج للإناث إلى فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط عدد الأطفال للمرأة.

أسلوب التحليل الإحصائي

تمّ استخدام نوعين من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف هذه الدراسة حيث استخدمت الجداول المزدوجة لإبراز النتائج ومعامل مربع كاي لغرض اختبار

فرضية الدراسة كما استخدمت معامل جاما Gamma أو معامل كريمر Cramer لقياس قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبما أن المتغير التابع ـ عند استخدام الجداول المزدوجة ـ مقاس على المستوى الترتيبي فقد استخدم معامل جاما في الحالات التي يكون فيها المتغير المستقل مقاساً على المستوى الترتيبي أو المتدرج، ومعامل كريمر في الحالات التي يكون فيها المتغير المستقل مقاساً على المستوى الاسمي، كما استخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات لتحديد أثر كل متغير مستقل على حدة على المتغير التابع بعد ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى، ولوجود بعض المتغيرات المقاسة على المستوى الاسمي والترتيبي مثل نوع المسكن، ونمط الأسرة، ونوع الحي، ومنطقة نشأة رب الأسرة فقد تمّ تحويل هذه المتغيرات إلى متغيرات صورية (Dummy Variables) لنتمكّن من استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات كما يتضح ذلك في الجدول/ ٢.

نتائج الدراسة

أولاً: العلاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة والمتغيرات التعليمية والمهنة:

وتشمل هذه العوامل المستوى التعليمي للزوج والمستوى التعليمي للزوجة ونسبة العاملات.

لقد سبقت الإشارة إلى أهمية التعليم وخاصة تعليم المرأة في انخفاض مستوى الخصوبة، فالتعليم يؤثّر بطرق غير مباشرة في مستوى الخصوبة من خلال تأخّر سن الزواج ومن خلال تغيير النظرة إلى حجم الأسرة وطموحات الأبوين لتحقيق وإشباع الحاجات الأساسية والكمالية للطفل، كما يلعب عمل المرأة دوراً في التأثير على مستوى الخصوبة، فمتطلبات العمل من ناحية قد تؤثّر في رغبة المرأة في كثرة الأطفال، كما أن العمل يخلق للمرأة اهتمامات مهنية قد تنافس الرغبة في حجم الأسرة الكبير.

يوضح الجدول /١ العلاقة بين المتغيّرات التعليمية والمهنية وبين متوسط عدد الأطفال للمرأة في الأسرة. ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ بالنسبة للعلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي لرب الأسرة ومتوسط عدد الأطفال للمرأة حيث نلاحظ أن نسبة الأسر

التي لا يبلغ تعليم رب الأسرة فيها المرحلة الابتدائية تنخفض في فئة أ ـ أي التي لا يتجاوز متوسط عدد الأطفال للمرأة عن طفل واحد ـ حيث نجد ٩ر٧٪ ، ٢ر٧٪ ، ٩ر٨٪ بين أرباب الأسر الأميين، ومن يجيدون القراءة، ومن يجيدون القراءة أو الكتابة على التوالي، في حين ترتفع نسبة هذه الأسر في فئة جـ ـ التي يزيد متوسط عدد الأطفال فيها على ٣ للمرأة ـ حيث بلغت ٧٤٪ ، ١ر٧١٪، ٥ر٧٣٪ على التوالي، أما بالنسبة للأسر التي أنهى رب الأسرة فيها المرحلة الابتدائية فنلاحظ أن نسبتها تنخفض بشكل كبير في الفئة جـ حيث لا تتجاوز ٧ر٦٢٪، ويستمر انخفاض نسبة الأسر في الفئة جـ كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة حيث بلغت ٦ر٥٨٪ ، ٣ر٥٢٪ ، ٦ر٤٠٪ بين الأسر التي أنهى رب الأسرة المرحلة المتوسطة والثانوية والجامعية على التوالي.

وتدلّ قيمة مربع كاي ٥ر١٥٨ أن الفروق في متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر المختلفة في مستوى رب الأسرة التعليمي فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠ر٠٠١ ، كما تدل قيمة معامل جاما (-٠ر٢٩) على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة قوية.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للزوجة فنلاحظ أيضاً العلاقة العكسية بينه وبين متوسط عدد الأطفال للمرأة، حيث ترتفع نسبة الأسر في فئة جـ بين الأسر التي لا يبلغ المستوى التعليمي لربة الأسرة فيها المرحلة الابتدائية حيث بلغت هذه النسبة بين الأميات ومن يجدن القراءة ومن يجدن القراءة والكتابة ١ر٧٧٪ ، ٣ر٧٥٪، ٦ر٦٨٪ على التوالي وتنخفض إلى ٣ر٥٠٪ بين الأسر التي أنهت ربة الأسرة فيها المرحلة الثانوية حيث بلغت ٩ر١٦٪. وتدل قيمة مربع كاي ٢ر٤٧٧ أن الفروق في متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر المختلفة في المستوى التعليمي لربة الأسرة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠ر٠٠١ ، كما تدل قيمة معامل جاما (-٠ر٥٢) على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة قوية جداً.

أما نسبة العاملات فنلاحظ أنه كلما ارتفعت نسبة العاملات من النساء في الأسرة قلّ متوسط عدد الأطفال للمرأة، فبين الأسر التي تتدنى فيها نسبة العاملات نجد أن ٩ر٦٣٪ منها تقع في الفئة جـ التي يزيد فيها متوسط عدد الأطفال للمرأة

عن ثلاثة، في حين نجد بين الأسر التي ترتفع فيها نسبة العاملات خارج المنزل أن نسبة ضئيلة منها ١ر٩٪ تقع في الفئة جـ ، وأعلى نسبة منها تقع في الفئة أ التي لا يزيد فيها متوسط عدد الأطفال على طفل واحد. وتدل قيمة مربع كاي ٩ر١٥٤ أن الاختلاف في نسب العاملات بين الأسر يؤدي إلى فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠٠١ر٠ في متوسط عدد الأطفال للمرأة، كما تدل قيمة معامل جاما -٥٨ على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة قوية جداً.

ثانياً: العلاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة والمتغيرات الاقتصادية

وتشمل هذه العوامل الدخل الشهري لرب الأسرة، ونوع المسكن، ونوع حيازة المسكن ونوع الحي الذي تعيش فيه الأسرة.

تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في مستويات الخصوبة كما لاحظنا ذلك في مناقشتنا للإطار النظري لهذه الدراسة، وكما كشفت عن ذلك الكثير من الدراسات، غير أن المكنزمات التي من خلالها تؤثر في النواحي الاقتصادية غير واضحة تماماً كما أن تأثير هذه العوامل متناقض في بعض الأحيان، كما رأينا ذلك عند استعراض الدراسات السابقة.

يوضح الجدول /١ العلاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة والمتغيرات الاقتصادية، ومن البيانات الواردة في الجدول /١ نلاحظ أن هناك علاقة بين راتب رب الأسرة الشهري ومتوسط عدد الأطفال للمرأة حيث نجد أن أعلى نسبة من الأسر في الفئة ج هي الأسر التي يقل الراتب الشهري لرب الأسرة فيها عن ٣٠٠٠ ريال يليها الأسر التي يزيد راتب رب الأسر فيها على ٩٩٩٩ ريال حيث بلغت النسبة ٧ر٦٢٪، ونجد أن أقل نسبة في الفئة ج بين الأسر التي يتراوح الراتب الشهري فيها لرب الأسرة بين ٣٠٠٠ و٩٩٩٩ ريال وتدل قيمة مربع كاي ٠ر١٦ أن الاختلاف في الراتب الشهري بين الأسر يؤدي إلى فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠١ر٠ في متوسط عدد الأطفال للمرأة، كما تدل قيمة معامل جاما -٠٨ر٠ على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة ضعيفة جداً.

أما بالنسبة لنوع المسكن فنلاحظ أن الاختلاف ضئيل في متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر التي تقطن البيوت الشعبية، وبين من تقطن المنازل

العربية الحديثة، ومن تقطن الفلل حيث بلغت نسبة الأسر في فئة ج أي التي يزيد فيها متوسط عدد الأطفال للمرأة عن ثلاثة أطفال ٦ر٦٧٪ ، ٧ر٦٧٪ ، ٠ر٦٥٪ على التوالي أي أن الفرق بين أعلى نسبة وأقل نسبة لا يتجاوز ٧ر٢٪ ، في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى ٠ر٣٨٪ بين الأسر التي تعيش في الشقق. وتدل قيمة مربع كاي ١٣٥ أن الفروق بين الأسر حسب نوع مسكنها في متوسط عدد الأطفال للمرأة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ر٠ ، كما تدل قيمة معامل كريمر ١٦ر٠ على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة ضعيفة.

أما بالنسبة لنوع حيازة المسكن فنلاحظ أن متوسط عدد الأطفال للمرأة يرتفع بين الأسر التي تمتلك المسكن الذي تقطنه حيث نجد أن نسبة الأسر التي لا يتجاوز متوسط عدد الأطفال للمرأة فيها طفلاً واحداً قد بلغت ٨ر٦٪ بين الأسر التي تمتلك منزلها و٦ر٢٩٪ بين الأسر المستأجرة في حين نجد أنه في فئة ج التي يزيد عدد الأطفال فيها على ٣ أطفال للمرأة نجد أن الأسر التي تمتلك منزلها تمثّل ٧٣٪ من هذه الفئة في حين لا تتجاوز نسبة الأسر المستأجرة ٣ر٣٨٪ بين هذه الفئة. وتدل قيمة مربع كاي (٧ر٣٢٧) أن الفروق بين الأسر التي تمتلك مساكنها وبين الأسر التي تقطن في مساكن مستأجرة في متوسط عدد الأطفال للمرأة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ر٠ ، كما تدل قيمة معامل كريمر ٣٦ر٠ على قوة العلاقة بين هذين المتغيرين. ويمكن أن تعزى هذه الفروق إلى عدة عوامل لعلّ أهمها أن الأسر المستأجرة معظمها من الأسر الشابة التي ما زالت في بداية الحياة الزوجية، كما أن ملكية المسكن تجعل الحياة الزوجية أكثر استقراراً وبالتالي عدم معاناة المخاوف من كثرة الأطفال.

أما بالنسبة لنوع الحي الذي تعيش فيه الأسرة فنلاحظ أن متوسط عدد الأطفال للمرأة يرتفع بين الأسر التي تعيش في الأحياء الشعبية حيث بلغت نسبة هذه الأسر في الفئة ج أي التي يزيد فيها متوسط عدد الأطفال عن ثلاثة للمرأة ٢ر٦٧٪ وتنخفض نسبة الأسر التي تسكن في الأحياء الحديثة حيث بلغت ٢ر٥٨، أما بين الأسر التي تقطن الأحياء الراقية فقد بلغت هذه النسبة ٥ر٥٦٪. وتدل قيمة مربع كاي ٤ر٣٢ أن الفروق بين الأسر ـ حسب نوع الحي ـ في متوسط عدد

الأطفال للمرأة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ر٠، كما تدل قيمة معامل كريمر ٠٨ر٠ على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة ضعيفة جداً.

ثالثاً: العلاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة والمتغيرات الديموغرافية والثقافية وتشمل هذه العوامل متوسط العمر عند الزواج، ونمط الأسرة ومنطقة نشأة رب الأسرة. تؤثر هذه العوامل في مستوى الخصوبة فالعمر عند الزواج من العوامل الهامة في مستوى الخصوبة فكلما كان الزواج مبكراً أدى إلى إطالة فترة الإنجاب، كما أن نمط الأسرة من حيث كونها نووية أو ممتدة، ومنطقة النشأة من حيث كونها ريفية أو حضرية يمكن أن تعد مؤشراً للتقليدية أو العصرية التي تؤثر في النظرة إلى عدد الأطفال المرغوبين وبالتالي في السلوك الإنجابي للزوجين.

يوضح الجدول /١ العلاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة والمتغيرات الديموغرافية والثقافية التي تشمل نمط الأسرة من حيث كونها أسرة نووية أو ممتدة، ومنطقة النشأة لرب الأسرة: حضرية كانت أو ريفية، ومتوسط العمر عند الزواج للنساء في الأسرة. ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ بصفة عامة أن متوسط عدد الأطفال للمرأة يرتفع بين الأسر الممتدة ففي الفئة أ التي يبلغ فيها متوسط عدد الأطفال للمرأة طفلاً واحداً أو أقل نلاحظ أن نسبة الأسر النووية في هذه الفئة قد بلغت ١٥٪ مقارنة بـ ٦ر٩٪ للأسر الممتدة في حين نجد أن نسبة الأسر الممتدة تزيد على نسبة الأسر النووية في الفئة ج التي يزيد متوسط عدد الأطفال فيها على ثلاثة أطفال للمرأة حيث بلغت ٣ر٦٤٪ مقارنة بـ ٦ر٦٠٪ . وتدل قيمة مربع كاي (٢ر١٤) أن الفروق بين الأسر الممتدة والنووية في متوسط عدد الأطفال للمرأة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ر٠ ، كما تدل قيمة معامل كريمر ٠٧ر٠ على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة ضعيفة جداً.

أما بالنسبة لمنطقة نشأة رب الأسرة فنلاحظ أن الأسر التي نشأ رب أسرتها في منطقة ريفية تتركز بشكل أكبر في الفئة من الأسر التي نشأ رب أسرتها في منطقة حضرية حيث بلغت النسبة ١ر٥٤٪ و٢ر٦٥٪ على التوالي بينما زادت نسبة

الأسر التي نشأ رب أسرتها في منطقةحضرية في فئة أ التي لا يزيد فيها متوسط عدد الأطفال على طفل واحد حيث بلغت نسبتها ٤ر١٦٪ مقارنة بـ ٩ر١١٪ بين الأسر التي نشأ رب أسرتها في منطقة ريفية. وتدل قيمة مربع كاي (٨ر٢٩) أن الفروق بين هذين النوعين من الأسر في متوسط عدد الأطفال للمرأة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ر٠ كما تدل قيمة معامل كريمر ١١ر٠ على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة ضعيفة.

أما بالنسبة للعلاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة ومتوسط العمر عند الزواج للإناث في الأسرة فنلاحظ أنه كلما زاد متوسط العمر عند الزواج انخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة حيث نجد أن أعلى نسبة من الأسر في الفئة ج التي يزيد فيها متوسط عدد الأطفال للمرأة على ثلاثة أطفال بين الأسر التي لا يتجاوز فيها متوسط العمر عند الزواج ١٧ سنة حيث بلغت نسبتها ٧٧٪ بعبارة أخرى أن ٧٧٪ من الأسر التي تتصف بالزواج المبكر تقع ضمن الأسر مرتفعة الخصوبة في حين نجد أن ٧ر٣٦٪ في هذه الفئة بين الأسر التي يزيد متوسط العمر عند الزواج فيها على ٢٠ سنة.

وتدل قيمة مربع كاي (٨ر٢٠٦) أن الفروق بين هذه الأنواع من الأسر في متوسط عدد الأطفال للمرأة فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ر٠ ، كما تدل قيمة معامل جاما -٤٣ر٠ على أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة قوية جداً.

ومن هذه البيانات نلاحظ أن جميع المتغيرات التي تمت مناقشتها ترتبط بمتوسط عدد الأطفال للمرأة وإن تفاوتت في قوة دلالتها كما يتمثل ذلك في قيمة مربع كاي وقوة ارتباطها، كما يتمثل في قيمة معامل جاما أو معامل كريمر، كما تعزز هذه النتيجة فرضية البحث التي تنص على أن اختلاف الأسر في خصائصها الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط عدد الأطفال للمرأة.

جدول /١

التوزيع النسبي لمتغيرات البحث المستقلة

حسب فئات متوسط عدد الأطفال للمرأة المتزوجة

المتغيرات المستقلة	متوسط عدد الأطفال للمرأة				
	طفل أو أقل	٢-٣	أكثر من ٣	المجموع	مربع كاي
	فئة أ	فئة ب	فئة جـ		
المستوى التعليمي لرب الأسرة					١٥٨ر٥* *
١- أمي	٧ر٩	١٨ر١	٧٤ر٠	٥٣٥	
٢- يقرأ	٧ر٢	٢١ر٧	٧١ر١	٣٨	
٣- يقرأ ويكتب	٨ر٩	١٧ر٦	٧٣ر٥	٣٩٢	
٤- الابتدائي	١٣ر٥	٢٣ر٨	٦٢ر٧	٥٠٢	
٥- المتوسطة	١١ر٣	٣٠ر١	٥٨ر٦	٣٥٥	
٦- الثانوية	١٨ر٣	٢٩ر٤	٥٢ر٣	٣٧١	
٧- الجامعة	٢٤ر٠	٣٥ر٤	٤٠ر٦	٣٧٩	
المجموع	٣٥٠	٦٥٣	١٦١٤	٢٦١٧	
قيمة معامل جاما	-٢٩ر٠				
المستوى التعليمي للزوجة					٤٧٧ر٢ * *
١- أمي	٥ر٤	١٧ر٥	٧٧ر١	١٠٨٩	
٢- يقرأ	٥ر٢	١٩ر٥	٧٥ر٣	٩٧	
٣- يقرأ ويكتب	١٠ر٦	٢٠ر٨	٦٨ر٦	٣٩٥	
٤- الابتدائي	١٧ر٦	٣٢ر١	٥٠ر٣	٣١٨	
٥- المتوسطة	٢٦ر٥	٣٧ر٤	٣٦ر١	٢٣٨	
٦- الثانوية	٣٨ر٨	٤٤ر٣	١٦ر٩	٢٠١	
٧- الجامعة	٣٦ر٠	٤٣ر٠	٢١ر٠	٨٦	
المجموع	٣٣٤	٦٠٨	١٤٨٢	٢٤٢٤	
قيمة معامل جاما	-٥٢ر٠				
نسبة العاملات					١٥٤ر٩* *

يتبع جدول / ١

متدنية	١٢ر٢	٢٣ر٩	٦٣ر٩	٢٤٥٦	
متوسطة	٦ر٥	٣٧ر٠	٥٦ر٥	٦٢	
عالية	٤٨ر٥	٤٢ر٤	٩ر١	٩٩	
المجموع	٣٥٠	٦٥٣	١٦١٤	٢٦١٧	
قيمة معامل جاما	-٥٨ر٠				
راتب رب الأسرة الشهري					١٦ر٠*
١ـ أقل من ٣٠٠٠ ريال	١٢ر٥	١٩ر٨	٦٧ر٧	٥٥١	
٢ـ ٣٠٠٠ إلى ٩٩٩٩	١٤ر٦	٢٦ر٧	٥٨ر٧	١٦٥٥	
٣ـ ١٠٠٠٠ فما فوق	١١ر٨	٢٥ر٥	٦٢ر٧	٢٨٧	
المجموع	٣٤٤	٦٢٤	١٥٢٥	٢٤٩٣	
قيمة معامل جاما	-٠٨ر٠				
نوع المسكن					١٣٥* *
بيت شعبي	٩ر٧	٢٢ر٧	٦٧ر٦	١٤٥	
بيت عربي حديث	١١ر٣	٢١ر٠	٦٧ر٧	٢٩١	
فلة	١٠ر٧	٢٤ر٣	٦٥ر٠	١٨١٥	
شقة	٢٩ر٨	٣٢ر٢	٣٨ر٠	٣٦٦	
المجموع	٣٥٠	٦٥٣	١٦١٤	٢٦١٧	
قيمة معامل كريمر	١٦ر٠				
نوع حيازة المسكن					٣٢٧ر٧* *
١ـ ملك	٦ر٨	٢٠ر٢	٧٣ر٠	١٧٤٧	
٢ـ مستأجر	٢٦ر٩	٣٤ر٨	٣٨ر٣	٨٥٢	
٣ـ المجموع	٣٤٧	٦٥١	١٦٠١	٢٥٩٩	
قيمة معامل كريمر	٣٦ر٠				
نوع الحي					٣٢ر٤* *
شعبي	١١ر٥	٢١ر٣	٦٧ر٢	١١٢٦	
حديث	١٣ر٠	٢٨ر٨	٥٨ر٢	٨٧٧	

تابع جدول / ١

راق	١٧ر٤	٢٦ر١	٥٦ر٥	٦١٤	
المجموع	٣٥٠	٦٥٣	١٦١٤	٢٦١٧	
قيمة معامل كريمر	٠ر٠٨				
نمط الأسرة					١٤ر٢*
١ـ أسرة نووية	١٥ر٠	٢٤ر٤	٦٠ر٦	١٨٢٣	
٢ـ أسرة ممتدة	٩ر٦	٢٦ر١	٦٤ر٣	٧٨٥	
المجموع	٣٤٩	٦٤٩	١٦١٠	٢٦٠٨	
قيمة معامل كريمر	٠ر٠٧				
منطقة النشأة لرب الأسرة					٢٩ر٨* *
١ـ حضرية	١٦ر٤	٢٩ر٥	٥٤ر١	٨٣٤	
٢ـ ريفية	١١ر٩	٢٢ر٩	٦٥ر٢	١٧٨٣	
المجموع	٣٥٠	٦٥٣	١٦١٤	٢٦١٧	
قيمة معامل كريمر	٠ر١١				
متوسط العمر عند الزواج					٢٠٦ر٨* *
١ـ دون ١٧ سنة	٥ر٦	١٧ر٤	٧٧ر٠	٧٧٣	
٢ـ ١٧ـ٢٠ سنة	١٣ر٣	٢٦ر٤	٦٠ر٣	١٤٥٢	
٣ـ أكثر من ٢٠ سنة	٢٨ر٧	٣٤ر٦	٣٦ر٧	٣٩٠	
المجموع	٣٤٨	٦٥٣	١٦١٤	٢٦١٥	
قيمة معامل جاما	-٤٣				

* دالاً عند مستوى ٠,٠١ * * دالاً عند مستوى ٠,٠٠١

التحليل متعدد المتغيرات

في التحليل السابق كان التركيز منصباً على تقصي العلاقة بين متغيرين: المتغير التابع من جهة وكل متغير مستقل على حدة من جهة أخرى إلا أن هذا النوع من التحليل مع أهميته في إعطاء بيانات واضحة وسهلة للفهم لا يأخذ في الحسبان أثر المتغيرات الأخرى وبالتالي تحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيراً في المتغير التابع،

لذلك تمّ استخدام تحليل الانحدار المتعدّد Multiple Regression كي نتمكّن من تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة كل على حدة والمتغير التابع بعد ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى. ومن البيانات الواردة في الجدول/٢ نلاحظ أن ثلاثة من المتغيرات المستقلة وهي دخل الزوج الشهري ونوع المسكن والأحياء الجديدة لا ترتبط بمتوسط عدد الأطفال ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥ر٠ بعد ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى، كما تمت إضافة عمر الزوجة ليس من أجل التحليل وإنما لغرض الضبط فقط. أما بالنسبة للمستوى التعليمي لرب الأسرة فقد جاء عكس ما كان متوقعاً حيث جاء الارتباط بينه وبين متوسط عدد الأطفال إيجابياً وقد يعود ذلك إلى أن هناك نسبة كبيرة ممن يحملون المؤهلات الجامعية في التخصصات الدينية الأمر الذي جعل متغير التعليم في هذه الحالة يؤثر إيجابياً على مستوى الخصوبة حيث يحض الإسلام على زيادة النسل، أما بقية المتغيرات المستقلة فقد جاءت مؤكدة لفرضيات البحث وحسب ما كان متوقعاً ونلاحظ أن قيمة بيتا (Betà) قد تراوحت بين -٠٥٣ر٠ و٢٥٦ر٠ والتي توضّح إسهام كل متغير من المتغيرات المستقلة في تفسير التغيّر في المتغيّر التابع، ويأتي متوسط العمر عند الزواج أهم هذه المتغيرات في التأثير على المتغير التابع حيث بلغت قيمة بيتا -٢٥٦ر٠ ، أي أنه كلما ارتفع متوسط العمر عند الزواج، انخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة، يلي ذلك المستوى التعليمي لربة الأسرة حيث بلغت قيمة بيتا-٢٥ر٠ أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي لربة الأسرة قل متوسط عدد الأطفال للمرأة، يلي ذلك نمط الأسرة حيث ترتبط الأسرة الممتدة إيجابياً بمتوسط عدد الأطفال للمرأة حيث بلغت قيمة بيتا ١٦٥ر٠ أي أن متوسط عدد الأطفال للمرأة يرتفع بين الأسر الممتدة مقارنة بالأسر النووية، يلي ذلك نوع حيازة المسكن حيث بلغت قيمة بيتا -١٩٩ر٠ أي أن متوسط عدد الأطفال ينخفض بين الأسر المستأجرة لمسكنها مقارنة بالأسر التي تملك مسكنها، يلي ذلك متغير موطن نشأة رب الأسرة حيث بلغت قيمة بيتا -٠٦٤ر٠ . أي أن موطن النشأة الحضرية يؤثّر سلبياً في متوسط عدد الأطفال للمرأة مقترنة بموطن النشأة الريفية، يلي ذلك وبنفس القدر من التأثير كل من نسبة العاملات خارج المنزل والسكن في الأحياء الراقية حيث بلغت قيمة بيتا -٠٥٣ر٠ لكل منهما.

ومن البيانات الواردة في نهاية الجدول نلاحظ أن نسبة التباين المفسّرة المعدلة (Adjusted R-Square) تساوي ٤٩ر٠ أي أن جميع المتغيرات المستقلة الواردة في نموذج التحليل تفسر ما يقرب من نصف تباين الأسر في مستوى الخصوبة.

جدول /٢ تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة امتحان إف النسبية F	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي لرب المنزل	٠ر٠٦٧	٢ر٥١	٠ر٠٥
المستوى التعليمي لربة المنزل	-٠ر٢٥	-١٠ر٦٤	٠ر٠٠١
نسبة العاملات خارج المنزل	-٠ر٠٥٣	-٢ر٢٩٥	٠ر٠٥
راتب الزوج	-٠ر٠٢٩٦	-٠ر٧٥	*
نوع المسكن (شقة)	-٠ر٠٢٩	-١ر٨٣	*
نوع حيازة المسكن (مستأجر)	-٠ر١٩٩	-٧ر١٦	٠ر٠٠١
الأحياء الجديدة	٠ر٠٢١	١ر٢٣	*
الأحياء الراقية	-٠ر٠٥٣	-٣ر١٠	٠ر٠٥
نمط الأسرة	٠ر١٦٥	١٠ر٩٩	٠ر٠٠١
موطن النشأة (حضرية)	-٠ر٠٦٤٠	-٤ر٣٥	٠ر٠٠١
متوسط العمر عند الزواج	-٠ر٢٥٦	-١٦ر٩٤	٠ر٠٠١
عمر الزوجة	٠ر٣٧٣	١٥ر٦٦	٠ر٠٠١

نسبة التباين المفسّرة المعدلة (Adjusted R-Square) = ٤٩ر٠

قيمة امتحان إف (F) = ١٢٧ر١٦ مستوى الدلالة = ٠ر٠٠٠٠

* غير دالٍ إحصائياً عند مستوى ٠ر٠٥

الخلاصة والمناقشة

حاولت هذه الدراسة تقصي العلاقة بين مستوى الخصوبة كما تتمثّل في متوسط عدد الأطفال للمرأة ومجموعة من المتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ـ وقد كشفت هذه الدراسة أن الأسر تختلف في متوسط عدد الأطفال للمرأة باختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ولعلّ أهم هذه المتغيرات هو متوسط العمر عند الزواج حيث يرتفع متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر التي ينخفض فيها متوسط العمر عند الزواج، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أنه كلما انخفض متوسط العمر عند الزواج ارتفع احتمال إنجاب عدد أكبر من الأطفال، والعكس صحيح، ولا تقف أهمية العمر عند هذا البعد فالزواج المبكر قد يعكس أبعاداً ثقافية واجتماعية أخرى تؤثّر بدورها في مستوى الخصوبة. فالزواج المبكر مؤشّر للتقليدية التي تحبذ كثرة الإنجاب، كما أنه قد يعكس ضآلة التحصيل الدراسي، حيث تؤكد العديد من الدراسات أثر الزواج المبكر على التحصيل الدراسي. وفي هذا الصدد يشير كيركوف وبارو أن الافتراض بأن الزواج المبكر يؤثر سلبياً على التحصيل الدراسي أصبح أمراً مفروغاً منه مما يوجب على علماء الاجتماع عدم إضاعة الوقت في تقصيه [٣٥].

كما كشفت هذه الدراسة أهمية المستوى التعليمي لربة المنزل حيث ينخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة كلما ارتفع المستوى التعليمي لربة الأسرة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة كدراسة رول (Rule, ١٩٦٣) ودراسة (أبو صبحة، ١٩٨٩) ودراسة (Cochran, et al,١٩٩٠) ودراسة (Shapiro & Tambashe، ١٩٩٣) ويمكن أن يعزى أثر التعليم على مستوى الخصوبة من خلال أثر التعليم على العمر عند الزواج حيث كشفت بعض الدراسات عن أثر التعليم على تأخّر زواج الفتيات في المجتمع العربي السعودي [٣٦]. ويعزو كولدويل أثر التعليم على الخصوبة من خلال أثر التعليم على إعادة تشكيل الروابط الأسرية، ومن خلال التغريب "Westernization" [٣٧] كما كشفت هذه الدراسة عن أهمية نمط الأسرة من حيث كونها نووية أو ممتدة في اختلاف الأسر في متوسط عدد الأطفال للمرأة

حيث يرتفع متوسط عدد الأطفال للمرأة في الأسر الممتدة مقارنة بالأسر النووية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى عاملين أساسيين، فالأسرة الممتدة عادة ما تحمل معنى التقليدية والتي عادة ما تشجع على كثرة الإنجاب والعامل الآخر أن تربية الأطفال والعناية بهم في الأسر الممتدة أقل كلفة وجهداً منه في الأسر النووية حيث إن مهمة العناية بالأطفال في الأسر الممتدة هي مسئولية يساهم فيها معظم أفراد الأسرة وليست مسئولية الزوجين فقط، كما كشفت هذه الدراسة أهمية نوع حيازة المسكن حيث يرتفع متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر التي تملك المسكن الذي تقطنه بعكس الأسر المستأجرة للمنزل الذي تقطنه. ومع أنه من الصعوبة فهم كيف يؤثّر هذا المتغير إلا أننا يمكن أن نخمّن أن ملكية المسكن تجعل الحياة الزوجية أكثر استقراراً وضماناً للذرية بعكس الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة حيث لا تشعر بالاستقرار وتواجه مخاوف فقدان المسكن، ومن العوامل أيضاً موطن نشأة رب الأسرة حيث كشفت هذه الدراسة عن انخفاض متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر التي نشأ رب أسرتها في المناطق الحضرية مقارنة بالأسر التي نشأ رب أسرتها في مناطق ريفية. وقد يعود ذلك إلى أثر هذه التنشئة في سلوك رب الأسرة حيث إن الحياة الريفية بصفة عامة تحبذ كثرة الإنجاب وتتباهى به، ومن هذه العوامل أيضاً نسبة العاملات خارج المنزل حيث كشفت هذه الدراسة عن انخفاض متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر التي ترتفع فيها نسبة العاملات خارج المنزل مقارنة بالأسر التي تنخفض فيها نسبة العاملات خارج المنزل ولا تتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه زريق: "أما عمل المرأة الاقتصادي فلم يؤثّر في خصوبتها في البلدان النامية" [٣٨] ولكنه يتفق مع بعض الدراسات مثل دراسة (Stycos & Weller ١٩٦٧)، ودراسة (Weller ١٩٦٨)، ودراسة (Hass ١٩٧٢)، ودراسة (Vallin ١٩٧٨)، ودراسة (Shapiro & Tambashe ١٩٩٣)، التي تؤكد تأثير عمل المرأة في مستوى خصوبتها، وقد يعزى أثر عمل المرأة على مستوى خصوبتها من عدة نواح أولها أن متطلّبات العمل قد تؤثّر في قدرة المرأة على القيام بمهام التربية والعناية بالأطفال مما يجعل الرغبة في العمل تتصارع مع الرغبة في كثرة الأطفال، كما أن العمل يخلق نوعاً من الطمأنينة في نفس المرأة على مستقبلها حيث كانت المرأة في

المجتمعات النامية تنظر إلى الأطفال على أنهم ضمانة للمستقبل وحماية للحياة الزوجية من الانحلال، كما كشفت هذه الدراسة أهمية الحي الذي تعيش فيه الأسر على مستوى الخصوبة حيث ينخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة بين الأسر التي تعيش في الأحياء الراقية مقارنة بالأحياء الحديثة والأحياء الشعبية ولعلّ ضآلة الفروق بين الأحياء الشعبية والأحياء الحديثة يعكس واقع مجتمع الدراسة حيث إن معظم سكان الأحياء الحديثة هم في الحقيقة من كانوا يسكنون في الأحياء الشعبية، والذين شجّعتهم التسهيلات الحكومية من خلال البنك العقاري على بناء مساكن حديثة في الأحياء الحديثة. نخلص من هذا إلى أن الأسر تختلف في مستوى الخصوبة كما يتمثّل ذلك في متوسط عدد الأطفال للمرأة باختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

الهوامش والمراجع

(١) انخفض معدل المواليد من ٤٨ر٩ في عام ١٩٦٠ إلى ٤٨ر١ عام ١٩٧٠ ثم إلى ٤٧ر٦ عام ١٩٧٥ ثم إلى ٤٥ر٩ عام ١٩٨٠ ثم إلى ٤٣ر٧ عام ١٩٨٥م (انظر إبراهيم العبيدي: «الآثار الديموغرافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية» **مجلة العصور**، المجلد الخامس، الجزء الثاني، ١٩٩٠، ص ٣٧٩-٣٩٦).

(٢) - Larqssa, R. and D . Reitzes 1993 symbolic Interactionism and Family Studies, in Sourcebook of Family threories 38; Methods, Boss, P. et al (eds), New York: Plenum Press, P: 136.

(٣) - Cain, M. 1980 Perspectives on Family and Fertility in Developing Countries, Puolation Studies, 36/2: 159-175.

(٤) - Malthus, T.R. 1798 An Essay in Pupulation, New York: Augusttus Kelly.

(٥) - Becker, G. ¡1960 An Economic analysis of fertility, in National Bureau of Economic Research, Demographic and Economic Change in developed Countries. Princeton: Princeton Uni. Press.

(٦) - Freedman, R. 1979 Theories of Fertility Decline: A Reappraisal, in world Population and Development, Hauser P.M. (ed), New York: Syracuse Uni. Press, pp:63-64.

(٧) - Caldwell, J. A Theory of Fertility: From High Plateau to Destabilization, Population and Development, 4/4: 553-577.

(٨) - Cain, 1980: 175 Miro.

(٩) - C.A. 38; Potter, J.E. 1980 Population Policy: Research Priorities in the Developing World, London: Frances Printer, p: 94.

(١٠) - Populations Council's International Research Award program 1981 Research on the determinants of Fertility: Note on Priorities in the Development Review, 7: 311-324.

(١١) حطب، زهير: **تطور بنى الأسرة العربية، والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، ١٩٨٠، ص٢٢.

(١٢) القرضاوي، يوسف: **الحلال والحرام في الإسلام**، ١٩٨٩ ص١٩١.

(١٣) - Rule, J. 1963 Fertility differntials in India, Milbank Memorial fund Quarterly, 41: 183-199

(١٤) - Shapiro, D. 38; O. Tambashe - 1993 Fertility and the status of women in Kinshasa, in International conference, Vol.1, pp 325-350, Montreal.

(١٥) الثاقب، فهد: «موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها»، **مجلة كلية الآداب**، العدد التاسع، ١٩٧٦، ص١٣٥-١٤٦.

(١٦) - Tulashar, J.M., et al 1982 Differential Fertility in Rural Nepal, Puoulation Studies, 36: 81-85.

(١٧) أبو صبحة، كايد: «أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد الثالث والثلاثون، المجلد السابع، ١٩٨٩، ص ١٢٨-١٦١.

(١٨) عثمان، إبراهيم: «التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن» ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الرابع عشر، المجلد الثالث، ١٩٨٦، ص ١٥٣-١٧٧.

(١٩) - Cocheran, S.H. et al. 1990 Eduation, Income, amd Desired Fertility in Egypt: A Revised Perspective, Economic Development and Cultural Change.

(٢٠) - Stoeckel, J38;A. Chowdhury. 1980 Fertility and Socio-Economic Status in Rural Bangladesh: Differential and Linkages, Puolation Studies, 34: 519-524

(٢١) - Caldwell, J.C. 1980 "Mass Educations as a Determinant of the Timing of Fertility Decline" Populations and Development Review, 6(2): 225-255

(٢٢) - Caldwell, 1980; 227 - 228.

(٢٣) زريق، هدى: «نظرة حول تطور دراسات الخصوبة»، **ورقة مقدمة في المؤتمر العربي حول السياسات السكانية**، تونس: ١٩٨٧، من ٩ إلى ١٣ مارس.

(٢٤) - Weller, R.H 1968 The employment of wives, role incompatibility and fertility: a study among and middle class residents of San Juan, Puerto Rico. Milbank Memorial fund Quarterly, 46: 507-526

(٢٥) - Stycos, J.38; R.H. Weller 1967 Female working role and fertility, Demography 4/1: 210-219.

(٢٦) - Vallin, J. 1978 Fertility in Algeria: trends and differentials. in J. Allman (ed) Women Status and Fertility in the Muslim World PP;131-151, New York: Praeger.

(٢٧) أنماط الخصوبة، ١٩٨٩، ص١٥٢-١٥٥.

(٢٨) - Shapiro, D.38;O. Tambashe 1993 Fertility and the status of women in Kinshasa, in International Population Conference, vol. 1, pp 325-350, Montreal.

(٢٩) - Good, M. et al. 1980 Social Status and Fertility: A Study of town and three villages in Northwestern Iran, Population Studies 34: 311-319.

(٣٠) - Stockel 38; Chowdhury, 1980: 522 - 524.

(٣١) موقف الكويتي، ١٩٧٦، ص١٣٩.

(٣٢) أنماط الخصوبة، ١٩٨٩، ص١٥٥.

(٣٣) الآثار الديموغرافية، ١٩٩٠، ص٣٨٤.

(٣٤) - Ar-Riyadh Developments Authority 1987 Demographic, Transportation, Land Use and Economic Studies, Stage 2.2, Task 2.2.3, Residential survey, summery Report.

(٣٥) - Kerckhoff, A.C. 38; A.A. Parrow 1979 The Effect of Early Marriage on Educational Attainment of Young Men, Journal of Marriage and the Family, Feb.:97-106.

(٣٦) العبيدي، إبراهيم وعبدالله الخليفة: «بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات» **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد العشرون، المجلد الأول والثاني، ص ٧-٣٧.

(٣٧) - Caldwell, J.C. 1980 "Mass Education as a Determinant of the Timing of Fertility Decline" Population and Development Review, 6(2): 225-255.

(٣٨) نظرة حول تطور دراسات الخصوبة، ١٩٨٧، ص٩.

اقرأ
في العدد القادم
أهمية العمل التنموي لكبار السن: ما لهم وما عليهم
بدر العيسى